١٩٥٦/١٠/١١

فنى لا سياسى

هو الحل الذى يطلبه وزير الخارجية الامريكية لمشكلة القناة ، وهو الحل الذى نطلبه . ولكن الفرق بين الحلين عظيم ، انه الفرق بين حلين على طرفى نقيض .

نعرف جميعا ما الحل الفنى .. فهو الحل الذى لا يستوحى الا العوامل المتعلقة بالملاحة فى العوامل المتعلقة بامكانها وتيسيرها وتوفير ما تقتضيه من اسباب السلامة .

اما الحل السياسى فهو الحل الذى يصدر عن مبادئ سياسية ويتوخى اغراضا سياسية ، تحجب او تكاد تحجب المبادئ والاغراض الفنية .

انتحت بريطانيا وفرنسا فى معالجة الازمة معالجة سياسية ، اذ راحتا تلتمسان تحويل النزاع الى خصومة بينها وبين رائد النهضة المصرية ، او بينها وبين القومية العربية . وسرعان ما صورت النزاع تشاجرا بين الامم الغربية وبين الامم الشرقية .

فزعمت بريطانيا معلنة ان استئثار مصر بتنظيم الملاحة فى قناتها قاطع على الغرب يسره طريق التجارة بين الشرق والغرب ، فى مهلك معظم الامم الغربية لانه مهدد لجل مصالحها الاقتصادية .

وزعمت فرنسا تزيد على ما تدعيه بريطانيا ان انتصار مصر فى هذا النزاع يحفز افريقيا الشمالية الى الثورة على السلطة الفرنسية .

فاتفقت الدولتان على ان الحل الوحيد للمشكلة هو الحل الذى يمنع مصر من السيطرة على الملاحة فى قناتها . فهذا الحل يحفظ لهما ولسائر الامم الغربية مصالحها الاقتصادية ، كما يحفظ لبريطانيا وفرنسا مصالحهما السياسية ، اذ يكبح جماح النهضة المصرية ، فيرد افريقيا الفرنسية عن التمادى فى المطالبة باستقلالها ، كما يرد مناطق النفوذ البريطانى فى الشرق الاوسط عن الخروج على حكم بريطانيا .

هو الحل السياسى الذى اصرت عليه بريطانيا وفرنسا باصرارهما على طلب ادارة دولية للملاحة فى القناة المصرية . وهو الحل السياسى الذى تقره الولايات المتحدة الامريكية اذ يقر وزير خارجيتها المشروع البريطانى الفرنسى المعروض على مجلس الامن .

فهل تنجلى على الحقيقة اذا نعتنا البيان الحل الفنى المنشود قد دلت كل من الدولتين بالسياسة التى تنتهجها الى اليوم انه حل لا تريده ، وان امريكا تقول انها تريده ، ولكن فعلها يدل على انها لا تريده .

يقطع ذلك بان الحل الصحيح لمشكلة القناة يقتضى بعزلها عن كل اثر من الآثار السياسية . وهو يأبى ان تحويل الادارة التى تتولى امر الملاحة فى القناة هو الحل المطلوب وارد عليه : لا .

اولا : لان الهيئة الدولية التى يوكل اليها شأن الملاحة فى القناة تتبع كل هيئة دولية او غير دولية ، القوى التى تسيرها التى تتزعمها . فاقوى الدول فى الهيئة المقترحة تكون هى الهيمنة على القناة المصرية فكيف نقبل انها لا تسخر القناة المصرية لاغراضها الاقتصادية او سياسية ؟ الا ان يكون حق الفيتو فى الاقتراع ؟ الن يكون وقف الملاحة امرا محققا ؟

فتفويض امر الملاحة الى مجموعة دول بدلا من تفويضه الى دولة واحدة ، هى صاحبة المجرى المائى ، ليس معناه عزل القناة عن الاثر السياسى .

ثانيا : ان الافتئات على السيادة المصرية بتجريد مصر من حقها فى قناتها ، خشية ان تستخدم قناتها طبقا لغرض سياسى ، هو فى ذاته عمل سياسى ، يفسد ما يدعيه المدعون من تنزيه الملاحة عن اى غرض سياسى .

***

الحل الفنى نحن من يريده ، نحن من نقترحه .

اردناه واقترحناه اذ تمسكنا باحترام ما التزمناه حين التزمنا احكام المعاهدة الدولية التى ابرمت عام ١٨٨٨ فى القسطنطينية .

اردناه واقترحناه ، اذ عرضنا عقد اتفاق مع الدول التى تستخدم قناتنا على ان تجدد هذه المعاهدة التى قدم عهدها ، فتستبدل بها معاهدة تساير الحاجة العصرية . والذى التزمناه فى المعاهدة الحاضرة ونرحب بالتزامه فى المعاهدة المستقبلة ، هو كل ما تلزمنا به المعاهدة الحاضرة ، اى ان تكفل للدول حرية الملاحة ، حرية الملاحة بأوسع معانيها ، فتكفل الملاحة اى عائق مادى او اقتصادى او غير ذلك يوصف حقا بانه يعرقل سيرها .

ذلك ان حرية الملاحة لها هذه الجوانب الثلاثة .

فهى مكفولة من جانبها المادى اذا لم تعطل المرور على السفن التى تطلب السير فى قناتنا وتكون مستوفية لجميع الشروط المقررة .

وهى مكفولة من جانبها الاقتصادى اذا بات نظام الرسوم الجارى بحكمه يمنع من فرض رسوم مرتفعة الى حد ان ترد السفن عن المرور فى قناتنا ، كما يمنع اى تمييز ، ظاهر او مستتر ، بين المنتفعين من القناة ، يحابى بعضا ويؤذى بعضا .

وهى مكفولة من جانبها الثالث اذا انصلت الاختصامات وتوفرت للقناة اسباب الصيانة .

هذه فى مجموعها جوانب الالتزام الذى ارتضيناه ، والوفاء به فى جميع جوانبه من شأننا نحن لانه من شأن البلد الذى تخترقه القناة لا من شأن سواه .

الى هذه الكفاية المنشودة دعونا ، واليها تجرى اليوم مباحثات سرية فى اخطر مواطن الدوائر الدولية . وبيان القصد من هذه المباحثات قال فى الدرك الذى تتحول اليه خصومتنا من مواقفهم المتعنتة الا انه يجوز لنا التحول عن موقفنا ، وما نعرض عليهم يكفل لهم الى ابعد ما يسوغ ان يطلبوه للملاحة فى قناتنا من اسباب اليسر والعدل والضمانات .

والظاهر ان محور البحث فى المفاوضات السرية محدود بكفالة الدولية تحديدا مرضيا يصح ان يجرى على اسلوبه تبادل الرأى ابتداء منه بالديمقراطية .

فقد تحولت بريطانيا وفرنسا من ادارة دولية . وتحولت امريكا عن مشاركة دولية . وعرض وزير خارجيتنا نظاما للتعاون . فما معنى الدولية التى تريدها بريطانيا وفرنسا فى الادارة والدولية التى تريدها امريكا فى المشاركة ، والدولية التى لا تريدها مصر فى النظام الذى عرضته للتعاون ؟

ظواهر الحال تدل على ان فرنسا لا تزال اكثر تصلبا من بريطانيا ، وان بريطانيا قد تحولت بعض التحول . بتنا الادارة الدولية فهى تحول النظر فى انشاء هيئة تقتصر مهمتها

اولا : على ان تكشف ماقد يقع من مخالفات لنظام الملاحة يمس حريتها .

ثانيا : ان تنفذ العقوبات الرادعة .

الن توكل الادارة الى السلطة المصرية وتكتفى هذه الهيئة بالرقابة ...

اذا صح هذا التقدير من مستطلعى الحال كان معناه ان التلاقى لا يزال الى اليوم قريبا من الحل .

www.ethraadl.com